الجدل حول البرنامج النووي الإيراني: تحليل قانوني وسياسي لأزمة الثقة

The Iranian Nuclear Program Controversy: A Legal and Political Analysis of the Crisis of Trust

د. جواد القسمي: دكتور في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، إطار بوزارة التربية الوطنية.

أ. نورة المحمدي: أستاذة التاريخ والجغرافية، باحثة في سلك الدكتوراه، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، فاس.

Dr. Jawad Al-Qasmy: Doctor in Public Law and Political Science, Sidi Mohamed Ben Abdellah University, Executive at the Ministry of National Education.

Noura Al-Mohammadi: instructor of History and Geography, PhD Researcher, Faculty of Legal, Economic and Social Sciences, Fez.

DOI: https://doi.org/10.56989/benkj.v5i3.1412

تاريخ الاستلام: 2025-01-13 تاريخ القبول: 2025-01-24 تاريخ النشر 2025-03-01

الملخص:

تتناول هذه الدراسة معضلة البرنامج النووي الإيراني، محللة جذور أزمة الثقة بين إيران والمجتمع الدولي من منظور قانوني وسياسي. تتقصى الدراسة التطورات الحاسمة في مسيرة البرنامج، بدءا من التعاون مع قوى دولية وصولا إلى اكتشاف الأنشطة غير المعلنة، ودور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا السياق. كما تحلل التقاطع المعقد بين الحق القانوني في تخصيب اليورانيوم، وفقا لمعاهدة منع الانتشار النووي، وديناميكيات القوة السياسية التي تحرك الملف، بما في ذلك المصالح الإقليمية والدولية المتضاربة. تخلص الدراسة إلى أن الحل يكمن في بناء الثقة والالتزام بالشفافية والحوار، وليس في التصعيد والضغط.

الكلمات المفتاحية: البرنامج النووي الإيراني، أزمة الثقة، معاهدة منع الانتشار النووي، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التخصيب، الأمن الإقليمي، العلاقات الدولية، السياسة الخارجية الإيرانية.

Abstract:

This study addresses the Iranian nuclear program dilemma, analyzing the roots of the crisis of trust between Iran and the international community from a legal and political perspective. It investifates the critical developments in the program's trajectory, from cooperation with international powers to the discovery of undeclared activities, and the role of the International Atomic Energy Agency (IAEA) in this context. The study also analyzes the complex intersection between the legal right to uranium enrichment, according to the Non-Proliferation Treaty (NPT), and the dynamics of political power driving the issue, including conflicting regional and international interests. It concludes that the solution lies in building trust, commitment to transparency and dialogue, rather than escalation and pressure.

Keywords: Iranian Nuclear Program, Crisis of Trust, Non-Proliferation Treaty, IAEA, Enrichment, Regional Security, International Relations, Iranian Foreign Policy.

المقدمة:

لطالما شكلت قضية انتشار الأسلحة النووية هاجسا يهدد الأمن والسلم الدوليين، ويستدعي جهودا حثيثة من قبل المجتمع الدولي للحفاظ على نظام منع الانتشار القائم. وفي خضم هذه التحديات، برز الملف النووي الإيراني كبؤرة توتر إقليمية ودولية حادة، وكواحد من أبرز وأكثر القضايا تعقيدا التي تواجه العالم اليوم، حيث تتداخل فيها الأبعاد القانونية والسياسية والاقتصادية والأمنية والاستراتيجية بشكل متشابك. فالبرنامج النووي الإيراني، الذي بدأ كطموح مشروع للحصول على الطاقة السلمية وفقا لما تنص عليه معاهدة منع الانتشار النووي، سرعان ما تحول إلى بؤرة للجدل والصراع الجيوسياسي والتجاذبات بين القوى الكبرى، تلقي بظلالها على استقرار منطقة الشرق الأوسط والعلاقات الدولية ككل، مما أثار تساؤلات جوهرية حول طبيعة هذا البرنامج وأهدافه الحقيقية، ومدى توافقه مع التزامات إيران الدولية، ومع نظام منع الانتشار النووي الذي يهدف إلى حماية العالم من خطر الأسلحة النووية.

تنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن الشكوك الدولية في البرنامج النووي الإيراني لم تنشأ من فراغ، بل هي نتاج تراكمات تاريخية، وسياسات مُتبعة، وأنشطة مُعلنة وغير مُعلنة، غذّت مخاوف المجتمع الدولي من إمكانية انحراف البرنامج نحو أغراض عسكرية. وعليه، فإن فهم هذه الجذور يُعدّ ضرورة حتمية لفهم طبيعة الأزمة الحالية، واقتراح حلول واقعية قابلة للتطبيق.

تتناول الدراسة في محورها الأول التطورات الحاسمة في مسار البرنامج النووي الإيراني منذ بداياته، مرورًا بمرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية، والتعاون مع قوى دولية كالصين وروسيا، وصولا إلى اكتشاف المنشآت النووية غير المُعلنة في نطنز وآراك، وما تلاها من مفاوضات واتفاقيات وانتكاسات. كما تُحلل الدراسة دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الكشف عن هذه الأنشطة، والتساؤلات التي أثارتها حول شفافية البرنامج الإيراني.

أما المحور الثاني، فيُركز على التقاطع المُعقد بين القانون والسياسة في هذا الملف. حيث تُحلل الدراسة الجدل القانوني الدائر حول حق إيران في تخصيب اليورانيوم وفقا لمعاهدة منع الانتشار النووي، وكيف تم تفسير هذه المعاهدة بشكل مُتباين من قِبل الأطراف المختلفة. كما تُسلط الضوء على ديناميكيات القوة السياسية التي تُحرك هذا الملف، من خلال تحليل مصالح القوى الإقليمية والدولية المُتداخلة، وتأثير هذه المصالح على مسار المفاوضات والجهود الدبلوماسية.

تعتمد الدراسة على منهجية تحليلية نقدية، تستند إلى مصادر متنوعة، تشمل التقارير الرسمية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والوثائق والاتفاقيات الدولية، والدراسات والأبحاث الأكاديمية، والتصريحات الرسمية للقادة والمسؤولين المعنيين. وتهدف الدراسة في النهاية إلى تقديم فهم شامل

ومتعمق لجذور الشكوك الدولية في البرنامج النووي الإيراني، وتقديم رؤى مُستنيرة حول سُبل التعامل مع هذا الملف المُعقد.

المبحث الأول: جذور الشكوك الدولية في البرنامج النووي الإيراني

في متاهات العلاقات الدولية، تتشابك خيوط الثقة وانعدامها، لتشكل نسيجا معقدا من العلاقات. وفي قلب هذا النسيج، يبرز الملف النووي الإيراني كحالة دراسية نموذجية، تجسد صراعا محموما بين حقائق مادية وظلال من الشكوك. ففي هذا المحور، سنقوم بتفكيك هذه المتاهة، مستكشفين الجذور التي غذت أزمة الثقة في البرنامج النووي الإيراني من نقطة الصفر. لحظة اكتشاف الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمنشآت نووية سرية. ثم سننتقل إلى دراسة الانتكاسات المتتالية التي غذت التوتر والشكوك، عندما أثارت الوكالة تساؤلات جوهرية حول شفافية البرنامج النووي الإيراني، لتتجسد أزمة ثقة عميقة في النوايا الحقيقية.

أولا: التحولات الحاسمة في البرنامج النووي الإيراني

بالرغم من أن بدايات البرنامج النووي الإيراني كانت سابقة، إلا أن المرحلة الأهم في إرساء وتعزيز وتطوير هذا البرنامج قد ترافقت مع انتهاء حرب الخليج الثانية[1]، لاسيما مع ما أفرزته تلك الحرب من معطيات جديدة على الصعيد الإقليمي والدولي، فضلا عما آل إليه البرنامج النووي العراقي في ضوء القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي والمتعلقة بأسلحة الدمار الشامل العراقي، والإجراءات التي قامت بها لجان التفتيش الدولية عن تلك الأسلحة، وبالأخص فيما يتعلق بالبرنامج النووي العراقي. ولعل أبرز ما تتسم به هذه المرحلة بالنسبة للبرنامج النووي الإيراني هو أن إيران قد

[1] شكلت حرب الخليج الثانية (1990–1991) نقطة تحول حاسمة في تاريخ منطقة الشرق الأوسط، حيث أدت إلى تغييرات جذرية في موازين القوى الإقليمية والدولية. فبعد غزو العراق للكويت في أغسطس 1990، تدخل تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لإخراج القوات العراقية من الكويت، في عملية عسكرية واسعة النطاق عرفت بـ"عاصفة الصحراء". لم تقتصر تداعيات هذه الحرب على الجانب العسكري، بل امتدت لتشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث أدت إلى إعادة رسم الخريطة السياسية للمنطقة، وتعزيز النفوذ الأمريكي، وتصاعد التوترات الطائفية والإثنية. كما كان لها تأثير غير مباشر على البرنامج النووي الإيراني، الذي شهد في تلك الفترة تكثيفًا للجهود من أجل تطوير القدرات النووية الإيرانية، في ظل ما أفرزته الحرب من معطيات إقليمية ودولية جديدة، وفي ضوء ما آل إليه البرنامج النووي العراقي الذي كان محط اهتمام كبير من قبل لجان التفتيش الدولية.
Freedman, L., & Karsh, E. (1993). The Gulf conflict, 1990–1991: Diplomacy and war in the new world order", Princeton, NJ : Princeton University Press. pp. 400–405.

كثفت وبعزيمة قوية جهودها، وكثفت من مساعيها من أجل أن تمسك بخطوات مهمة فيما يتعلق بالبنية النووية التحتية الأساسية في إجراء البحوث النووي المتقدمة[1].

لقد حصلت إيران من الصين عام 1991 على 1000 كغم من غاز هكسافلوريد اليورانيوم[2]، و400 كغم من مادة (تترافلوريد اليورانيوم) فضلا عن 400 كغم من مادة (ديوكسيد اليورانيوم)، من دون أن تقوم بإبلاغ الوكالة الدولية بذلك، وهو ما يعد خرقا واضحا لالتزاماتها بموجب اتفاقية الضمانات، ويشير إلى سعيها لتطوير برنامج نووي سري. وكانت قد أجرت في عام 1991، تجارب تتعلق بتخصيب اليورانيوم وتكنولوجيا الطاردات المركزية في جامعة الشريف، والتي سعت – من جانب آخر – للحصول على أسطوانات الفلورين والمغانط اللتين تستخدمان في الطاردات المركزية، وذلك عن طريق شركة (سايسين) الألمانية. وفي الوقت ذاته، اتخذت إيران إجراءات أخرى من أجل دفع وتعزيز برنامجها النووي منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي، ومنها مثلاً أنها قد ركبت جهاز (كاليترون) حصلت عليه من بلجيكا عام 1991، في منشأة (خرج) النووية، مما يعكس توجها استراتيجيا نحو بناء بنية تحتية نووية متكاملة، وتجاوز القيود الدولية التي كانت مفروضة عليها في تلك الفترة، حيث كانت إيران تسعى جاهدة لتأمين المكونات الأساسية اللازمة لبرنامجها النووي من مصادر متنوعة، مع الحفاظ على سرية هذه العمليات قدر الإمكان[3].

شهد شهر غشت من عام 1992، محطة مفصلية في مسار البرنامج النووي الإيراني، حيث وصل إلى موقع بوشهر أكثر من مئة خبير روسي[4]، مما يمثل بداية مرحلة جديدة من التعاون التقني بين البلدين في المجال النووي. وفي هذا السياق، يعد التوصل إلى اتفاقية تاريخية بين إيران وروسيا في يناير من عام 1995، علامة فارقة في مسيرة البرنامج النووي الإيراني في عهد الجمهورية الإسلامية. فقد نصت هذه الاتفاقية على تزويد إيران بمفاعلين نوويين بقدرة ألف ميغاواط لكل منهما،

---

[1] Muller, H. (2008). The nuclear non-proliferation regime: Prospects for a new strategy", Routledge.p. 45-46.

[2] يعتبر استخدام اليورانيوم الطبيعي وعملية طحنه لغرض فصل أكسيد اليورانيوم U3A8 ثم تحويله إلى النووي، إذ تحول الكتلة الصفراء إلى غاز هكسافلوريد اليورانيوم ورمزه الكيميائي UF6، وتختلف هذه العملية عن عملية التحويل إلى هذا الغاز عند معالجة الوقود المستهلك الناتج عن المفاعلات، لمزيد من التفاصيل ينظر: كمال عفت مصدر سابق، ص ص. 119، 120.

[3] Parsi, T. (2007). Treacherous alliance: The secret dealings of Israel, Iran, and the United States", New Haven, CT: Yale University Press. P. 75.

[4] Albright, D., & Stricker, K, (2001). Fissile Materials in the former Soviet Union: Production, Storage, and disposition, Washington, DC: Institute for Science and International Security. p. 25.

يعملان بالماء الخفيف، وذلك في موقع بوشهر، وبقيمة إجمالية بلغت مليار دولار أمريكي[1]. وفي غشت من نفس السنة وقعت روسيا وإيران عقدا يمتد إلى عشر سنوات تقوم بموجبه روسيا بتزويد إيران بوقود نووي مصنع في شركة (Novosibirsk Chemical Concentrate Plant) الروسية.[2]

اعتبارا من أواخر شتنبر 1995، بدأ الصينيون العمل في مجمع (خرج) إلى الشمال من طهران بتركيب نظام لتخصيب اليورانيوم ذي خاصية يعتقد الخبراء النوويون أنه سيمكن إيران من إنتاج أسلحة نووية بصورة تدريجية. وأدى حادث نووي وقع في يوليو بمنشأة (رشت) والتي تبعد نحو ستة أميال إلى الشمال من مدينة (كيلان) إلى تعرض حوالي خمسين شخصا إلى الإشعاع النووي. ويبدو أن هذا الموقع لم يكن معروفا قبل وقوع هذه الحادثة.[3]

وفي ظل تصاعد الضغوط الأمريكية، سمحت إيران للوكالة الدولية للطاقة الذرية بتفتيش هذه المواقع، حيث أكد المفتشون الدوليون في تقاريرهم آنذاك، التزام إيران ببنود معاهدة منع الانتشار النووي، التي كانت قد وقعت عليها سابقا[4]. هذا وقد شكلت هذه المرحلة نقطة تحول في مسار البرنامج النووي الإيراني، حيث تميزت بتعزيز التعاون الدولي في المجال النووي، ومحاولة إيران في إظهار التزامها بالشفافية وتعهداتها الدولية.

في سياق سعي إيران لتطوير برنامجها النووي، شهد شهر مارس من عام 1998 مفاوضات ولقاءات بين الشركة الصينية النووية والجانب الإيراني، تم خلالها بحث إمكانية بيع الصين لإيران كميات كبيرة من مادة ((Anhydrous Hydrogen Fluoride (AHF)، والتي تستخدم في مفاعل الأبحاث في أصفهان[5]. وفي المقابل، كشفت صور ملتقطة بالأقمار الصناعية عن وجود منشآت

---

[1] www.Globalsecurity.org/wmd/word/iran/facility/busheher-intro.htm. (Janvier 01, 2025).

[2] نفس المرجع.

[3] رياض، الراوي (2006): البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، الأوائل للنشر والتوزيع، دمشق: ط1، ص130.

[4] تميم هاني، خلاف (200): القدرات النووية الإيرانية: المنظور الدولي والإقليمي: مجلة السياسة الدولية، ص152.

[5] تستعمل هذه المادة لفصل مادة البلوتونيوم والتي تستعمل لصنع القنبلة النووية، كما وتسمح بتكرير مادة "الكعكة الصفراء" إلى مادة يورانيوم هيكز فلورايد U235. والكعكة الصفراء هي مادة مصنعة من خام اليورانيوم، وتحظى بأهمية بالغة في الصناعات النووية. تتميز بلونها الأصفر المميز، وتعتبر المرحلة الأولى في عملية تحويل اليورانيوم الخام إلى وقود نووي. تتكون الكعكة الصفراء بشكل أساسي من أكسيد اليورانيوم، وهي مادة مسحوقية ذات نشاط إشعاعي ضعيف. تستعمل الكعكة الصفراء كمواد أولية لإنتاج الوقود النووي الذي يشغل المفاعلات النووية لإنتاج الكهرباء، ويمكن تخصيب الكعكة الصفراء للحصول على اليورانيوم عالي التخصيب، وهو المكون الأساسي في الأسلحة النووية.
https://world-nuclear.org/nuclear-essentials/how-is-uranium-made-into-nuclear-fuel

نووية قيد الإنشاء في موقعي نطنز وآرك[1]، لم تكن إيران قد أعلنت عنها سابقا، مما شكل بداية حقيقية لتصاعد الأزمة النووية الإيرانية، والتي سيتم تناولها بالتفصيل في هذه الورقة.

بالتوازي مع ذلك، قامت إيران بإنشاء وتشغيل مرفق لتحويل خام اليورانيوم المستخرج محليا إلى سادس فلوريد اليورانيوم، وهو ما يعتبر خطوة حاسمة في دورة الوقود النووي. وعلى الرغم من تعليق الأنشطة في هذا المرفق عام 2004، إلا أن إيران استأنفت نشاطها لاحقا، كما يُعتقد أنها قد حصلت على كميات إضافية من سادس فلوريد اليورانيوم من مصادر خارجية. وتشير التقارير أيضا إلى حصول إيران على المخططات والمكونات الرئيسية الخاصة بأجهزة الطرد المركزي من الجيلين الأول والثاني، والتي تعتمد على تصميمات استولى عليها عبد القدير خان[2]، وتم تعديلها لتتناسب مع البرنامج النووي الباكستاني، وذلك عبر شبكة سرية تابعة له[3]. وفي عام 2004، كانت إيران تعمل على بناء منشأة تجريبية لتخصيب اليورانيوم عبر أجهزة الطرد المركزي في نطنز، بالإضافة إلى منشأة أخرى منفصلة وأكثر اتساعا[4].

وفي تطور لاحق، أعلنت إيران عن بناء منشأة نووية جديدة لم تكن معروفة سابقا في فوردو بالقرب من مدينة قم، قبل أن تتفق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية على إيفاد مفتشين دوليين لتفقد المنشأة، وقد تم الإعلان عنها في شهر سبتمبر من عام 2009[5]. وقد شهد الحادي والعشرون من شهر غشت عام 2010 حدثا هاما في تاريخ البرنامج النووي الإيراني، وذلك عند إطلاق إيران محطتها النووية الأولى في مفاعل بوشهر جنوب البلاد، وذلك بالتعاون مع الجانب الروسي، وبعد

[1] International Atomic Energy Agency. (2003). Implementation of the NPT safeguards agreement in the Islamic Republic of Iran. GOV/2003/40. Vienna, p8.
https://www.iaea.org/sites/default/files/documents/gov2003-40.pdf

[2] عبد القادر خان هو عالم باكستاني في الفيزياء النووية، ومهندس بعلم الفلزات علم السبائك، يعتبر الأب الروحي للبرنامج النووي الباكستاني. لعب دورا حاسما في تطوير القنبلة النووية الباكستانية، وقد اتهم خان بإنشاء شبكة سرية لتهريب التكنولوجيا النووية إلى دول أخرى بما في ذلك إيران وكوريا الشمالية، مما جعله شخصية مثيرة للجدل على الصعيدين الوطني والدولي.

Albright, D., & Hinderstein, C. (2004). The proliferation potential of Pakistan's nuclear material", Arms Control Today. p15.

[3] Cirincione, J. (2005). Bomb scare: The history and future of nuclear weapons", Columbia University Press. p10.

[4]– البرنامج النووي الإيراني، ندوة نظمها مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2007، ص41.

[5] Kerr, P. K. (2011). Iran's nuclear program: A background report, Congressional Research Service. P15.

سنوات من التأخير عما كان مخططا له، حيث شكل تزويد المفاعل بالوقود خطوة مفصلية نحو استخدام إيران للتكنولوجيا النووية، وتقليل اعتمادها على الوقود المستورد.[1]

بعد إطلاق مفاعل بوشهر، واصلت إيران تطوير برنامجها النووي، من خلال تعزيز أنشطة تخصيب اليورانيوم وزيادة عدد أجهزة الطرد المركزي، في خطوة أثارت قلق المجتمع الدولي. كما قامت إيران بتطوير منشآتها النووية، وزادت من مخزونها من اليورانيوم المخصب، في تحد واضح للقيود التي فرضها مجلس الأمن الدولي[2]. وفي عام 2015، توصلت إيران ومجموعة 5+1 (الولايات المتحدة وروسيا والصين وبريطانيا وفرنسا وألمانيا) إلى اتفاق نووي شامل (Joint Comprehensive Plan of Action) (JCPOA) والذي يقضي بفرض قيود مؤقتة على البرنامج النووي الإيراني مقابل رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها. وقد وافقت إيران بموجب هذا الاتفاق على الحد من أنشطة التخصيب، وتقليل عدد أجهزة الطرد المركزي، والسماح بعمليات تفتيش دولية صارمة لمنشآتها النووية[3].

في عام 2018، انسحبت الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي، وأعادت فرض العقوبات الاقتصادية على إيران، مما أدى إلى تصاعد التوتر وتدهور العلاقات بين البلدين. وقد ردت إيران على ذلك بتقليص تدريجي لالتزاماتها بموجب الاتفاق النووي، وزيادة أنشطة التخصيب، وتجاوز بعض القيود التي كانت مفروضة عليها[4].

بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي، واصلت إيران تحدي القيود الدولية، من خلال زيادة وتيرة تخصيب اليورانيوم إلى مستويات عالية، وتطوير أجهزة طرد مركزي متقدمة، والحد من

---

[1]– وحيد، مروة (2010): البرنامج النووي الإيراني بعد محطة بوشهر، عدد 182، مجلة السياسة الدولية، ص195.
Nuclear program of Iran
https://smartencyclopedia.org/content/nuclear-program-of-iran/

[2] International Atomic Energy Agency. (2015). Implementation of the NPT safeguards agreement and relevant provisions of United Nations Security Council resolutions in the Islamic Republic of Iran. GOV/2015/68. Vienna, P7.

[3] Pillar, P. R. (2015). Understanding the Iran Nuclear Deal", Council on Foreign Relations. P15.
https://armscontrolcenter.org/wp-content/uploads/2017/02/Understanding-the-Iran-Nuclear-Deal-1.pdf

[4] Kerr, P. K., & Thomas, C. (2019). Iran Nuclear Agreement", Congressional Research Service. P20.

وتيرة التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مما زاد المخاوف الدولية بشأن طبيعة البرنامج النووي وأهدافه الحقيقية[1].

ثانيا: مشكلة النشاطات غير المعلنة

أثيرت الشكوك الدولية في شأن النشاطات النووية الإيرانية أول مرة أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن الماضي، إلا أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية لم تباشر تحقيقا مكثفا في البرنامج النووي الإيراني إلا عام 2002، بعد أن أظهرت صور ملتقطة بالأقمار الصناعية منشآت نووية قيد الإنشاء لم تعلن عنها إيران من قبل في موقعي ناتنز وآراك[2]، لم تكن إيران قد أعلنت عنها سابقا للوكالة الدولية للطاقة الذرية[3]. وكان من أكثر الأمور إثارة للقلق التي كشف عنها هذا التحقيق، أن إيران قامت بتخصيب اليورانيوم وفصل البلوتونيوم وإنتاج الماء الثقيل في منشآت نووية سرية بعيدا عن اتفاقية الضمانات التابع للوكالة الدولية، مما شكل بداية أزمة ثقة بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية [4].

لقد ازداد القلق الدولي منذ هذا الاكتشاف، وخصوصا في صيف عام 2004 عندما خرقت إيران اتفاق تعليق النشاطات النووية لعام 2003، بإنتاجها أجهزة الطرد المركزي وتجميعها، وفي يناير 2006 عندما استأنفت العمل في تخصيب اليورانيوم في محطة" ناتنز"[5].

إلى جانب الأنشطة غير المعلنة في المنشآت السرية، أثارت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تساؤلات حول مصدر اليورانيوم الذي حصلت عليه إيران في أوائل التسعينات من الصين، ومصير هذه الكميات، بالإضافة إلى مواد نووية أخرى، لم تفصح إيران عن تفاصيلها للوكالة، وهو ما أدى

---

[1] International Atomic Energy Agency. (2015). Verification and monitoring in Iran in light of United Nations Security Council resolution 2231. GOV/2023/15. Vienna, P2.

[2] مجمع نطنز لتخصيب الوقود (Natanz Fuel Enrichment Plant) هو منشأة إيرانية رئيسية لتخصيب اليورانيوم، تقع في محافظة أصفهان، تعتبر أكبر منشأة لتخصيب اليورانيوم في إيران، وتضم الآلاف من أجهزة الطرد المركزي المستخدمة في تخصيب اليورانيوم. أما مفاعل آراك للأبحاث (Arak Heavy Water Reactor) هو مفاعل نووي للأبحاث يقع بالقرب من مدينة أراك.

[3] International Atomic Energy Agency. (2003). Implementation of the NPT safeguards agreement in the Islamic Republic of Iran. GOV/2003/40. Vienna, P8.
https://www.iaea.org/sites/default/files/documents/gov2003-40.pdf

[4] Patrick ANIDJAR. (2008). La bombe iranienne Israel face à la menace nucléaire, édition du seuil, Paris. P136,137.

[5] Ibid.

إلى زيادة حدة الشكوك حول طبيعة البرنامج النووي الإيراني، وما إذا كانت إيران تسعى لامتلاك القدرة على إنتاج الوقود النووي بشكل مستقل، أم أن هناك أهدافا أخرى غير معلنة[1].

مما زاد من التوتر بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، تردد إيران في التوقيع على البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات، الذي يتيح لمفتشي الوكالة القيام بعمليات تفتيش مفاجئة للمواقع النووية الإيرانية المشتبه فيها. وقد اعتبرت الوكالة والعديد من القوى الدولية، أن التوقيع على هذا البروتوكول يشكل اختبارا حقيقيا لمدى التزام إيران بالشفافية، ومؤشرا على طبيعة أهداف برنامجها النووي[2].

فيما يتعلق بموقعي ناتنز وآراك، حاولت الحكومة الإيرانية في بداية الأمر نفي وجود أنشطة سرية فيهما، عبر التأكيد على أنها قدمت للوكالة الدولية للطاقة الذرية معلومات كاملة بشأن موقعي ناتنز وآراك، مع التأكيد على أن الهدف الرئيسي لهاتين المنشأتين يقتصر على مجرد إنتاج الوقود النووي اللازم لتشغيل المحطة النووية التي كان يجرى إنشاؤها في بوشهر. فعلى الرغم من أن اتفاق التعاون النووي الإيراني– الروسي ينص على التزام روسيا بتقديم الوقود النووي اللازم لتشغيل مفاعل بوشهر، فإن الجانبين اختلفا بشأن إعادة الوقود النووي المستنفد إلى روسيا الاتحادية، إذ زعم المسؤولون الإيرانيون أن إعادة الوقود المستنفد يعتبر أمرا ماسا بالكرامة الوطنية الإيرانية، وشددوا على أن امتلاك قدرة وطنية على إنتاج الوقود النووي اللازم لتشغيل المفاعل يعتبر ضروريا لضمان استقلال القرار السياسي الإيراني[3].

وتأكيدا لعدم وجود أنشطة سرية في البرنامج النووي الإيراني، فقد زادت إيران من تعاونها نسبيا مع الوكالة خلال النصف الأول من عام 2003، عبر السماح لمفتشي الوكالة بزيارة كافة المنشآت محل الأزمة، إلا أن هذا التعاون لم يكن كافيا، إذ ظلت الوكالة تثير تساؤلات بشأن العديد من مكونات البرنامج النووي الإيراني، وفي مقدمتها مدى التقدم الذي حققته في مجال التخصيب، ومصير كميات

[1] Eskandari, M. (2010). Iran's nuclear program: A path to nuclear power or nuclear weapons?. The Middle East Institute. P103.

[2] Cirincione, J. (2005). Bomb scare: The history and future of nuclear weapons. Columbia University Press. P15.

[3] العاني، نبيل (2007): ملف إيران النووي: دراسة في الجوانب السياسية والأمنية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص ص. 135–136.

اليورانيوم التي استوردتها إيران من الصين في أوائل التسعينات كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وعدم كشف إيران عن كافة منشآتها النووية.[1]

كان جوهر الأزمة النووية الإيرانية طيلة النصف الثاني من عام 2003 منصبا على مطالبة الوكالة الدولية والعديد من القوى الدولية المعنية لإيران بالتوقيع على البروتوكول الإضافي الذي يتيح لمفتشي الوكالة القيام بعمليات تفتيش مفاجئة للمواقع النووية الإيرانية المشتبه فيها، باعتبار ذلك مسألة محورية للتأكد من صحة البيانات التي تقدمها إيران للوكالة. وأصبحت التفاعلات الخاصة بالمسألة النووية الإيرانية تتمحور بالكامل حول ممارسة الضغوط على إيران للتوقيع على البروتوكول الإضافي باعتباره المفتاح الرئيسي للخروج من الأزمة[2].

في ظل الضغوط الدولية المتزايدة، وتصاعد المخاوف بشأن طبيعة برنامجها النووي، وافقت إيران على التوقيع على البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 18 ديسمبر 2003. وقد شكل هذا التوقيع خطوة مهمة نحو تعزيز الشفافية في البرنامج النووي الإيراني، حيث يمنح البروتوكول الوكالة صلاحيات إضافية لإجراء عمليات تفتيش مفاجئة في أي موقع يشتبه فيه، والتحقق من طبيعة الأنشطة النووية الإيرانية بشكل أكثر فعالية[3].

بعد التوقيع على البروتوكول الإضافي، بدأت إيران في تطبيقه بشكل طوعي، وسمحت لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإجراء عمليات تفتيش مفاجئة في مختلف المواقع النووية، مما ساهم في زيادة مستوى الشفافية في البرنامج النووي الإيراني، وتهدئة المخاوف الدولية مؤقتا. ومع ذلك، استمرت الوكالة في إثارة بعض التساؤلات حول بعض الأنشطة النووية الإيرانية غير المعلنة، ومصدر بعض المواد النووية، مما أثار بعض الشكوك حول مدى التزام إيران الكامل بتعهداتها[4].

في عام 2006، وبعد تصاعد التوتر مع الغرب بسبب الملف النووي الإيراني، علقت إيران تطبيق البروتوكول الإضافي بشكل طوعي، ورفضت السماح للمفتشين الدوليين بإجراء عمليات تفتيش

[1]– محمود، أحمد ابراهيم (2005): في البرنامج النووي الإيراني آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأزهر، ص ص.183،184.

[2]– نفس المرجع، ص185.

[3] International Atomic Energy Agency (2003). The text of the Additional Protocol, INFCIRC/540/Add.1. Vienna. P2.

[4] International Atomic Energy Agency (2004). Implementation of the NPT safeguards agreement in the Islamic Republic of Iran. GOV/2004/83. Vienna, P6.

مفاجئة في المواقع النووية، مما أدى إلى تدهور العلاقات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتصاعد المخاوف الدولية بشأن طبيعة البرنامج النووي الإيراني وأهدافه الحقيقية[1].

بعد التوصل إلى الاتفاق النووي في عام 2015، وافقت إيران على إعادة تطبيق البروتوكول الإضافي، والسماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بإجراء عمليات تفتيش صارمة في المواقع النووية، بهدف التحقق من التزام إيران ببنود الاتفاق، ومنعها من امتلاك الأسلحة النووية. وقد شكلت هذه الخطوة جزءًا أساسيًا من الاتفاق النووي، ومؤشرًا على استعداد إيران لتعزيز الشفافية في برنامجها النووي[2].

في عام 2021، وبعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي، وتصاعد التوتر مع الغرب، أعلنت إيران أنها ستعلق العمل بالبروتوكول الإضافي مرة أخرى، مما أدى إلى تصاعد المخاوف الدولية بشأن طبيعة برنامجها النووي، وتأثير ذلك على مستقبل الاتفاق النووي، وعلى الأمن الإقليمي والدولي[3].

انتقادات الوكالة لإيران لم تكن تركز على مجرد قيام إيران بأنشطة تخصيب اليورانيوم، وإنما على عدم قيام إيران بتقديم بيانات ومعلومات شاملة وسليمة عن كافة أنشطتها النووية، وعدم الإعلان عن الأنشطة الإيرانية في معالجة واستخدام اليورانيوم الطبيعي المستورد من الخارج، والفشل في الإعلان عن المنشآت التي جرى فيها استقبال وتخزين ومعالجة ذلك اليورانيوم"[4].

وبشكل عام، فإن انتقادات الوكالة لإيران في تقاريرها الدورية عن الحالة الإيرانية المقدمة إلى مجلس الأمناء كانت تركز على استمرار إيران في إخفاء بعض أنشطتها النووية، وعدم الالتزام بالشفافية الواجبة وفق نظام الضمانات.[5] ونظرا للأخطاء التي شابت الأنشطة الإيرانية، فقد بدا الأمر كما لو أن إيران أخلت بنظام الضمانات، وأصبحت المسألة عبارة عن أزمة ثقة إزاء النوايا النووية الإيرانية، ناهيك عن كونها تتداخل بقوة مع التوترات المزمنة الأخرى بين إيران والولايات المتحدة

[1] Parsi, T. (2007). Treacherous alliance: The secret dealings of Israel, Iran, and the United States. New Haven, CT: Yale University Press. P150.

[2] International Atomic Energy Agency (2015). Implementation of the NPT safeguards agreement and relevant provisions of United Nations Security Council resolutions in the Islamic Republic of Iran. GOV/2015/68. Vienna. P12.

[3] Sauer, T. (2020). Contesting the boundaries of law and security: Unmanned systems, private military companies, and lethal autonomous weapons. Taylor & Francis. P17.

[4]– النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية (AIEA) لسنة 1958.

[5]– أحمد إبراهيم، محمود (2005): في البرنامج النووي الإيراني آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد، مرجع سابق، ص177.

الأمريكية. فحتى لو كانت الأنشطة التي تقوم بها إيران مسموحا بها بموجب معاهدة منع الانتشار النووي، فإن الإشكالية هنا تتعلق بالمخاوف المتعلقة بالدوافع من ورائها، حتى لو تم إخضاعها بالكامل للرقابة والتفتيش الدولي، وحتى لو قدمت إيران كافة الضمانات التي تؤكد أنها لن تقوم بتوظيف هذه الأنشطة للأغراض العسكرية.

المبحث الثاني: تقاطع القانون والسياسة: تحليل للجدل حول البرنامج النووي الإيراني

إن الخوض في غمار الجدل الدائر حول البرنامج النووي الإيراني، لا يمكن أن يتم بمعزل عن استحضار العلاقة الملتبسة والمتوترة بين القانون والسياسة. ففي هذا الملف الحساس، تتداخل الاعتبارات القانونية المتعلقة بمنع الانتشار النووي، مع المصالح السياسية المتضاربة للقوى الإقليمية والدولية. هذا التداخل يضعنا أمام تساؤلات جوهرية حول مدى قدرة القانون الدولي على ضبط الطموحات النووية، وكيف يمكن للمصالح السياسية أن تؤثر على تفسير وتطبيق القواعد القانونية. في هذا المحور، سنقوم بتحليل دقيق لهذا التقاطع، من خلال استعراض أبرز الجوانب القانونية والسياسية للبرنامج النووي الإيراني، والكشف عن الديناميكيات المعقدة التي تحكم هذا الملف الشائك.

أولا: متاهة الشرعية، الجدل القانوني حول عمليات التخصيب

استحوذت مسألة تخصيب اليورانيوم على الحيز الأكبر من الجدل في تفاعلات الأزمة النووية الإيرانية فيما بين الأطراف الرئيسية، باعتبارها المسألة الأكثر إثارة للشكوك والمخاوف من طبيعة الدوافع المحركة للبرنامج النووي الإيراني. وقد أثارت هذه المسألة إشكاليات عملية وقانونية في آن واحد، إذ كان الجانب الإيراني يحصر المسألة في إطار قانوني، بينما كان الجانبان الأوربي والأمريكي يتعاملان مع المسألة من منظور قانوني– سياسي مزدوج.[1]

ومن ثمة يمكن القول إن كل طرف استند على حجج قانونية محددة، وأصبح الموقف القانوني من مسألة تخصيب اليورانيوم يستحوذ على حيز مهم من التفاعلات الخاصة بالأزمة النووية الإيرانية، وارتبط ذلك بنصوص معاهدة منع الانتشار النووي لعام 1968، التي وفرت أساسا قانونيا تستند إليه مواقف جميع الأطراف، دون أن ينفي ذلك كون المسألة تظل أولا وأخيرا مسألة سياسية تحكمها أجندات ومصالح، وتحكمها أيضا موازين القوى وطبيعة علاقات التعاون والصراع فيما بين أطراف الأزمة الأساسيين.

[1]– محمد إبراهيم، محمود (2005): الأزمة النووية بين المقترحات الأوروبية والتحفظات الإيرانية، مجلة مختارات إيرانية، السنة السادسة، ع62، ص. ص28،30. عن أحمد ابراهيم محمود، في البرنامج النووي الإيراني آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد، مرجع سابق، ص174.

استند كل طرف طيلة مراحل الأزمة على حجج قانونية محددة وثابتة. حيث الإشكالية هي كون معاهدة منع الانتشار النووي، قد لا تساعد على حسم هذا الخلاف بصورة جذرية، لأن كل طرف استطاع أن يجد من بين نصوص المعاهدة ما يدعم موقفه. فالمعاهدة لا تتحدث تفصيلا عن أنشطة تخصيب اليورانيوم، وإنما تتحدث عن مبادئ عامة[1].

لقد ظل الجانب الإيراني متمسكا من ناحيته بحقيقة أن معاهدة منع الانتشار النووي تسمح للدول الأعضاء بالقيام بأنشطة تخصيب اليورانيوم، وفق **المادة الرابعة**، التي تشير صراحة إلى "**حق الدول الأعضاء غير القابل للتصرف في تنمية بحوث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، والحق في التبادل الكامل للمعدات والمواد والمعلومات العلمية والفنية لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية**"[2]. وينطبق هذا النص بالطبع على كافة الأنشطة المندرجة في إطار الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، ومن بينها تخصيب اليورانيوم.[3]

وظلت إيران تصر بالتالي على أن أنشطتها النووية تندرج بالكامل في إطار الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، حيث إن للدول الحق في تخصيب اليورانيوم حتى درجة 5% لإنتاج الطاقة المدنية كالكهرباء وهذا ما تكفله معاهدة عدم الانتشار النووي تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكذلك حتى 20% لإنتاج بعض المواد الشعاعية لمعالجة بعض الأمراض كالسرطان مثلا[4]. وفق ما تسمح به معاهدة منع الانتشار النووي، وأنها لم تنتهك أي التزام من الالتزامات المفروضة عليها، وتصر على حقها الأصيل القيام بعمليات تخصيب اليورانيوم.

ولكن الأطراف الدولية الأخرى في الأزمة (الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي) تستند بدورها إلى نص **المادة الثالثة** من المعاهدة التي تتحدث عن " **التزام الدول الأعضاء غير المالكة للأسلحة النووية على قبول نظام الضمانات الخاص بالتأكد من تنفيذ التزاماتها بموجب المعاهدة، منعا لتحويل استخدام الطاقة النووية من الأغراض السلمية إلى الأسلحة النووية**[5]" وهو ما يعني من وجهة نظر هذه الأطراف أن إيران ملتزمة بتأكيد أن أنشطتها

[1]– Patrick ANIDJAR, LA BOMBE IRANIENNE Israel face à la menace nucléaire, op.cit. P138.

[2]– المادة 4 من اتفاقية حظر الانتشار النووي لسنة 1968.

[3]– سكوت، ريتر (2007): استهداف إيران، بيروت: الدار العربية–ناشرون، ص75.

[4] Tannenwald, N. (2007): The Nuclear Taboo: The United States and the Normative Basis of Nuclear Non-Use. International Security. 29(2), 43-79.

[5]– المادة 3 من اتفاقية حظر الانتشار النووي لسنة 1968.

النووية تندرج بالكامل في إطار الاستخدامات السلمية، مع تأكيد عدم وجود دوافع لامتلاك السلاح النووي، عبر الامتثال الكامل لقرارات مجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية.[1]

وكانت مواقف الأطراف الدولية تستند الى أن إيران لم تلتزم منذ البداية باطلاع الوكالة الدولية والحصول على موافقتها على خطط إنشاء محطة الطرد المركزي في ناتنز، والخاصة بتخصيب اليورانيوم، أو منشأة آراك الخاصة بإنتاج الماء الثقيل، وهي مسائل مزدوجة الاستخدام، أي يمكن تحويلها من الاستخدامات السلمية إلى الاستخدامات العسكرية.[2]

الإشكالية هنا تتمثل في نشوء حالة من التناقض فيما بين موقفين متباينين، أولهما موقف إيران الذي يصر على أولوية البعد القانوني للمسألة، من حيث التمسك بحق إيران الكامل في تنفيذ عمليات تخصيب اليورانيوم. وثانيهما موقف دولي يمزج بين البعدين القانوني والسياسي. ويقوم على أنه برغم أن أنشطة إيران في مجال تخصيب اليورانيوم قد تكون غير متعارضة مع نصوص معاهدة منع الانتشار النووي من حيث المبدأ، إلا أن الكيفية التي جرت بها تثير الشكوك بشأن حقيقة الدوافع النووية الإيرانية، مما يتطلب من إيران وقف الأنشطة من أجل إزالة هذه الشكوك[3].

مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية ودول الترويكا الأوروبية لإيران بوقف عمليات تخصيب اليورانيوم بالكامل ينطوي حسب رأي الكثيرين على قدر واضح من التعسف وغطرسة القوة، لكونه يتناقض مع مبادئ معاهدة منع الانتشار النووي، ناهيك عن أنه أثار ولازال يثير مخاوف العديد من الدول النووية الأخرى التي تخشى من أن تتعرض هي ذاتها في المستقبل لقيود على أنشطتها النووية السلمية، إذا تمكنت الولايات المتحدة بالفعل من إجبار إيران على قبول هذه الشروط، أو إذا حاولت أن تجعل منها قاعدة جديدة في المنظومة العالمية لمنع الانتشار النووي، على اعتبار أن المجتمع الدولي انقسم في توصيف الأزمة النووية الإيرانية، بحيث اختلفت المواقف والتصورات، بين مؤيد ومعارض.

ثانيا: ساحة المصالح، ديناميكيات القوة السياسية في الملف النووي الإيراني

إن تحليل ديناميكيات القوة السياسية في الملف النووي الإيراني، يكشف عن صراع معقد على النفوذ يتجاوز الأبعاد التقنية والتسليحية. فالبرنامج النووي الإيراني، ليس مجرد مسألة تقنية أو علمية أو قانونية، بل هو ساحة تتصارع فيها المصالح الإقليمية والدولية المتضاربة.

[1]– سكوت، ريتر (2007): مرجع سابق، ص76.
[2]– أحمد إبراهيم، محمود (2005): مرجع سابق، ص176.
[3]– نفس المرجع، ص179.

من جهة، تسعى إيران إلى تعزيز مكانتها الإقليمية كقوة مؤثرة، ترى في البرنامج النووي جزءا لا يتجزأ من أمنها القومي واستقلالها السياسي، ووسيلة لردع أي تهديد خارجي وضمان بقاء نظامها، وتكريس دورها في المنطقة كلاعب أساسي له كلمته. ففي ظل بيئة إقليمية مضطربة ومليئة بالتهديدات، تتبنى إيران عقيدة الردع النووي كاستراتيجية للدفاع عن نفسها في مواجهة أعدائها. بالإضافة إلى ذلك، تسعى إيران إلى تعزيز مكانتها الإقليمية كقوة مؤثرة، ترى في امتلاك التكنولوجيا النووية وسيلة لتعزيز نفوذها وتأثيرها في المنطقة[1]. فلقد أضاف اكتشاف أول سلاح ذري للولايات المتحدة سمعة مرموقة لها، بينما أعطى إطلاق أول قمر صناعي (سبوتنيك) للاتحاد السوفييتي سمعة لم يكن يمتلكها في السابق، وعلى النحو نفسه نهجت العديد من الدول النووية منها على سبيل المثال؛ ما قاله شارل ديغول فيما يتعلق بامتلاك بلاده للقنبلة النووية، والذي جاء فيه "بأن قضية السلاح النووي الفرنسي لا تهتم بالاستراتيجية العسكرية الفرنسية، وإنما تتضمن أن فرنسا ستبقى فرنسا"، ولن تتعرض بالتالي لأي تأثير أو ضغط على صعيد العلاقات الدولية، ففرنسا سنة 1960 رفضت القيادة الأمريكية للناتو لأنها كانت تملك القوة النووية[2].

من جهة أخرى، هناك قوى إقليمية ودولية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة وإسرائيل ودول الخليج العربية، التي تنظر بقلق بالغ إلى هذا البرنامج، وتخشى من أن يؤدي إلى زعزعة الاستقرار الإقليمي، وإلى تغيير موازين القوى لصالح إيران، وبالتالي إلى تعزيز نفوذها في المنطقة. هذه المخاوف، دفعت هذه القوى إلى اتخاذ مواقف متشددة تجاه البرنامج الإيراني، وإلى فرض عقوبات اقتصادية وسياسية عليها، وإلى التلويح بالخيار العسكري[3]. إذ تنظر دولة مثل إسرائيل إلى البرنامج النووي الإيراني على أنه تهديد وجودي مباشر لها، وتخشى من أن يؤدي إلى زعزعة الاستقرار الإقليمي، وتغيير موازين القوى لصالح إيران، وبالتالي تقويض أمنها القومي. ولذلك، تبنت إسرائيل استراتيجية دفاعية تقوم على عدة محاور، منها: التهديد بالضربة العسكرية الاستباقية، والعمل على تقويض البرنامج النووي الإيراني من خلال العمليات السرية، والضغط على المجتمع الدولي لفرض عقوبات أكثر صرامة على

[1] Ehteshami, A. (2017). Iran's Foreign Policy: From the Shah to Rouhani. Routledge, P45.

[2] حسن عنبري، محاضرات في مادة "مفاهيم استراتيجية" ألقيت على طلبة الماستر "العلاقات الدولية والقانون الدولي" الموسم الدراسي 2012/2011، بدون صفحة.

[3] Farsi, M. (2019). Iran's Nuclear Program: A Study in International Relations, Routledge, Ed 1, P 5.

إيران. فبالنسبة لإسرائيل، فإن منع إيران من امتلاك سلاح نووي هو أولوية قصوى، حتى لو كان ذلك يعني استخدام القوة[1].

لا يقتصر الصراع في الملف النووي الإيراني على المصالح الإقليمية، بل يمتد ليشمل أيضا المصالح الدولية، حيث تتصارع القوى العظمى على النفوذ والتأثير في هذه المنطقة الحيوية من العالم. فالولايات المتحدة، بصفتها القوة العظمى المهيمنة، تسعى إلى الحفاظ على مصالحها في الشرق الأوسط، وإلى منع ظهور قوة إقليمية منافسة لها، إذ ترى في البرنامج النووي الإيراني تهديدا مباشرا لمصالحها، ولحلفائها في المنطقة، وبالتالي سعت إلى فرض عقوبات اقتصادية وسياسية على إيران، وإلى القيام بدور الوسيط في المفاوضات معها، وذلك بهدف تقييد طموحاتها النووية. وفي المقابل، تسعى قوى أخرى كالصين وروسيا، إلى لعب دور أكبر في النظام الدولي، وإلى تحدي الهيمنة الأمريكية، وترى في البرنامج النووي الإيراني فرصة لتحقيق مصالحها، وزيادة نفوذها في المنطقة. هذه التجاذبات بين القوى العظمى، تجعل الملف النووي الإيراني ساحة لتنافس دولي، وتؤثر بشكل كبير على مسار المفاوضات، وعلى احتمالات التوصل إلى حلول توافقية.

كما لا يمكن فهم ديناميكيات القوة السياسية في الملف النووي الإيراني بمعزل عن تحليل المصالح الداخلية للنظام الإيراني. فالبرنامج النووي، لا يمثل فقط أداة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية كما سبقت الإشارة إلى ذلك، بل هو أيضا أداة لتعزيز الشرعية الداخلية للنظام، ولتحقيق التماسك الوطني، ولتعبئة الرأي العام حول أهداف النظام. فالقيادة الإيرانية، تستخدم البرنامج النووي كرمز للاستقلال والتقدم التكنولوجي، وكوسيلة للتحدي أمام الضغوط الخارجية، وكرافعة لتعزيز الوحدة الوطنية. هذه الاعتبارات الداخلية، تلعب دورا هاما في تشكيل المواقف الإيرانية تجاه الملف النووي، وتؤثر على قراراتها التفاوضية، وتجعل من الصعب عليها التراجع عن البرنامج بشكل كامل، دون أن يمس ذلك شرعيتها الداخلية. وبالتالي، فإن أي تحليل جدي لديناميكيات القوة السياسية في هذا الملف، يجب أن يأخذ في الاعتبار المصالح الداخلية للنظام الإيراني، وكيف تؤثر هذه المصالح على قراراته.

الخاتمة:

يتضح مما سبق أن البرنامج النووي الإيراني ليس مجرد قضية قانونية أو تقنية معزولة، بل هو بؤرة وقضية تتلاقى فيها مصالح متضاربة ومتشابكة، وتتداخل فيها أبعاد متعددة سياسية وقانونية وأمنية واقتصادية، بل وتتجاوز حدود منطقة الشرق الأوسط لتشمل القوى الدولية الكبرى. فإيران، المصرة والمصممة على المضي قدما في برنامجها النووي، تعكس طموحا قوميا وإقليميا، ترى أنه

[1] Barnett, M. N. (2016). The Star and the Stripes: A History of the Foreign Policies of American Jews. Princeton University Press. P50.

يضمن أمنها واستقلالها، بينما بالمقابل يشكل البرنامج للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وحلفائهم في المنطقة، تهديدا مباشرا لمصالحهم، وضربا لموازين القوى القائمة، هذه الديناميكية المعقدة، التي تتصارع فيها المصالح الداخلية والخارجية، تجعل مسألة التوصل لحل توافقي يرضي كل الأطراف أمرا صعب التحقق، وتضع ملف إيران النووي في قلب التحديات التي يواجهها النظام الدولي والإقليمي على حد سواء.

لقد بينت الدراسة أن أزمة الثقة بين إيران والمجتمع الدولي حول برنامجها النووي لم تنشأ من فراغ، بل هي نتاج تراكمات من الأحداث كان أهمها اكتشاف المنشآت النووية السرية غير المعلن عنها للوكالة الدولية للطاقة الذرية، مما أثار الشكوك الدولية حول هذا البرنامج، كما بينت هذه الدراسة أن المطالبات الدولية لإيران بوقف عمليات التخصيب بشكل كامل قد تعتبر تجاوزا لنصوص معاهدة منع الانتشار النووي، وأن جوهر الأزمة يكمن في عدم التزام إيران بالشفافية الكاملة وتقديم معلومات شاملة عن أنشطتها النووية.

في الختام، يمكن القول إنه ومن خلال تتبع جذور الشكوك الدولية، وتحليل أبعاد الصراع، ندرك أن الحل لا يكمن في المزيد من الضغوط والتصعيد، بل في بناء الثقة، وإيجاد أرضية مشتركة للحوار، تراعي جميع الجوانب السياسية والقانونية والأمنية، والالتزام الصارم بالقانون الدولي. يبقى الملف النووي الإيراني اختبارا حقيقيا لقدرة المجتمع الدولي على تجاوز الخلافات، وتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة حساسة، تتطلب جهودا متضافرة ورؤية مستقبلية واضحة.

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع العربية:

❖ **الكتب:**

- ✓ الراوي، رياض (2006): البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، ط1، دمشق: الأوائل للنشر والتوزيع.
- ✓ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية (2007): البرنامج النووي الإيراني، أبو ظبي.
- ✓ العاني، نبيل (2007): ملف إيران النووي: دراسة في الجوانب السياسية والأمنية، أبو ظبي، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- ✓ محمود، أحمد إبراهيم (2005): في البرنامج النووي الإيراني آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.
- ✓ ريتر، سكوت (2007): استهداف إيران، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.

❖ **محاضرة غير منشورة:**

✓ عنبري، حسن (د.س): محاضرات في مادة "مفاهيم استراتيجية" ألقيت على طلبة الماستر" العلاقات الدولية والقانون الدولي" الموسم الدراسي 2012/2011.

❖ **نصوص قانونية:**

✓ النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية (AIEA) لسنة 1958.

✓ اتفاقية حظر الانتشار النووي لسنة 1968.

❖ **مقالات:**

✓ وحيد، مروة (2010): البرنامج النووي الإيراني بعد محطة بوشهر، *مجلة السياسة الدولية*، ع*182*، أكتوبر.

✓ خلاف، تميم هاني (2000): القدرات النووية الإيرانية: المنظور الدولي والإقليمي، *مجلة السياسة الدولية*.

✓ محمود، محمد إبراهيم (2005): الأزمة النووية بين المقترحات الأوروبية والتحفظات الإيرانية، *مجلة مختارات إيرانية*، ع62، شتنبر.

المراجع الأجنبية:

❖ **Ouvrage:**

✓ Albright, D., & Hinderstein, C. (2004). The proliferation potential of Pakistan's nuclear material. *Arms Control Today*.

✓ Barnett, M. N. (2016). *The Star and the Stripes: A history of the foreign policies of American Jews*. Princeton University Press.

✓ Cirincione, J. (2005). *Bomb scare: The history and future of nuclear weapons*. Columbia University Press.

✓ Ehteshami, A. (2017). *Iran's foreign policy: From the Shah to Rouhani*. Routledge.

✓ Farsi, M. (2019). *Iran's Nuclear Program: A Study in International Relations*, Routledge, Ed 1.

✓ Freedman, L., & Karsh, E. (1993). *The Gulf conflict, 1990-1991: Diplomacy and war in the new world order*. Princeton University Press.

- ✓ Moniquet, C. (2016). *Morocco and the Sahel: A strategic partnership against terrorism*. European Strategic Intelligence and Security Center.
- ✓ Muller, H. (2008). *The nuclear non-proliferation regime: Prospects for a new strategy*. Routledge.
- ✓ Parsi, T. (2007). *Treacherous alliance: The secret dealings of Israel, Iran, and the United States*. Yale University Press.
- ✓ Patrick, A. (2008). *La bombe iranienne : Israël face à la menace nucléaire*. Éditions du Seuil.
- ✓ Sauer, T. (2021). *Contesting the boundaries of law and security: Unmanned systems, private military companies, and lethal autonomous weapons*. Taylor & Francis.
- ✓ Tannenwald, N. (2007). The nuclear taboo: The United States and the normative basis of nuclear non-use. *International Security*, *29*(2), 43-79.

❖ **Rapports et études**:

- ✓ Albright, D., & Stricker. (2001). Fissile Materials in the former Soviet Union: Production, Storage, and disposition, Washington. Institute for Science and International Security.
- ✓ Eskandari, M. (2010). Iran's nuclear program: A path to nuclear power or nuclear weapons?. The Middle East Institute.
- ✓ International Atomic Energy Agency. (2003). Implementation of the NPT safeguards agreement in the Islamic Republic of Iran (GOV/2003/40). Vienna.
- ✓ International Atomic Energy Agency. (2003). The text of the Additional Protocol (INFCIRC/540/Add.1). Vienna.
- ✓ International Atomic Energy Agency. (2004). Implementation of the NPT safeguards agreement in the Islamic Republic of Iran (GOV/2004/83). Vienna.

✓ International Atomic Energy Agency. (2015). Implementation of the NPT safeguards agreement and relevant provisions of United Nations Security Council resolutions in the Islamic Republic of Iran (GOV/2015/68). Vienna.

✓ International Atomic Energy Agency. (2015). Verification and monitoring in Iran in light of United Nations Security Council resolution 2231 (GOV/2023/15). Vienna.

✓ Kerr, P. K. (2011). Iran's nuclear program: A background report. Congressional Research Service.

✓ Kerr, P. K., & Thomas, C. (2019). Iran Nuclear Agreement. Congressional Research Service.

✓ Pillar, P. R. (2015). Understanding the Iran Nuclear Deal. Council on Foreign Relations.

❖ **Article:**

✓ Albright, D., & Hinderstein, C. (2004). The proliferation potential of Pakistan's nuclear material. Arms Control Today.

✓ Tannenwald, N. (2007). The nuclear taboo: The United States and the normative basis of nuclear non-use. International Security, 29(2), 43-79.